

Power Relations And Forms Of Social Domination From Étienne De La Boétie to Max Weber And Pierre Bourdieu

Yacine Saada

Faculty of Humanities and Social Sciences, University Ibn Khaldoun, Tiaret, Algeria,
E-mail: yacine.saada@univ-tiaret.dz

Received: 05/2024, Published: 06/2024

Abstract:

This article aims to trace the theoretical and conceptual history of the sociology of hegemony and identify the epistemological obstacles it has faced, by identifying the conditions under which unequal social relations can be considered the driving force behind this or that form of hegemony. For this reason, we have chosen to trace the ideas and concepts put forward in this field at three pivotal times in the development of the sociological intellectual project: Etienne de la Boissy's early sociological thought, Max Weber's theoretical and methodological foundation, and finally, Pierre Bourdieu's approach to the sociology of hegemony, the stage of epistemological emergence. This article has enabled us to understand how the topic of unequal social relations has transformed from an object of study to a tool of analysis in the sociological project, as hegemony is no longer part of the explanation but has become the subject of the explanation, and the subject of the empirical study no longer receives the illumination of the concept but becomes the one who reinterprets the concept.

Keywords: Social domination, voluntary servitude, power relations, exercise of sovereignty, symbolic violence.

علاقات القوة وأشكال الهيمنة الاجتماعية من إتيان دو لا بويسي إلى ماكس فيبر وبيار بورديو

ياسين سعادة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، البريد الإلكتروني:

yacine.saada@univ-tiaret.dz

الملخص:

يهدف المقال إلى تتبع التاريخ النظري والمفاهيمي لعلم اجتماع الهيمنة. وتحديد العقبات المعرفية التي واجهها، وذلك من خلال تحديد الشروط التي يمكن من خلالها اعتبار العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة القوة الدافعة وراء هذا الشكل أو ذاك من أشكال الهيمنة.

ومن أجل هذا اخترنا تتبع الأفكار والمفاهيم التي طرحت في هذا المجال في ثلاث أزمنة محورية في تطور المشروع الفكري السوسيولوجي: مرحلة الأبحاث الأولى لعلم الاجتماع ممثلة في فكر إتيان دو لا بويسي، مرحلة التأسيس النظري والمنهجي ممثلة في أعمال ماكس فيبر، وأخيرا مرحلة الانبثاق المعرفي ممثلة في مقاربات بيار بورديو في سوسيولوجيا الهيمنة. ولقد اعتمدنا في هذا المقال على المنهج التحليلي القائم على المقارنة بين كتابات إتيان دو لا بويسي و ماكس فيبر و بيار بورديو في هذا المجال وقد مكنتنا هذا المقال في فهم كيف تحول موضوع العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة من موضوع للدراسة إلى أداة للتحليل في المشروع السوسيولوجي، فلم تعد الهيمنة جزءا من التفسير بل أصبحت هي موضوع التفسير، ولم يعد موضوع الدراسة التجريبي يتلقى إضاءة المفهوم بل أصبح هو الذي يعيد تفسير المفهوم.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة الاجتماعية، العبودية الطوعية، علاقات القوة، ممارسة السيادة، العنف الرمزي.

مقدمة:

ما يصنع المجتمع بالمقارنة مع الجماعة الاجتماعية مثل القبيلة والعشيرة مثلاً هو أولاً وقبل كل شيء العلاقات غير المتماثلة القائمة بين الأفراد، فميزة المجتمع الأساسية هو اختلاف عناصره في تكويناتهم و انتماءاتهم و مناهلهم المعرفية و في ثقافتهم بصفة عامة. وهذا تعريف قيّم، يحدّد وحدة حساب المجتمع ويشير إلى الوسيلة التي من خلالها يأتي تكوين هذا المجتمع، ويحدد قبل كل شيء الخاصية الأساسية لهذه الوسيلة: عدم التماثل. بل ذهب الدعوة على لسان بيار بورديو pierre Bourdieu و لويك فاكان LoïcWacquant إلى حد تحديد ما يلي: "إذا كنا لا نرى ضرورة لإعادة اختراع نظرية غائبة للمجتمع، فعلى الأقل من المهم بالنسبة لنا أن نصف هذه العلاقات غير المتماثلة في الحداثة المعاصرة". (bourdieu et Wacquant, p 65

من خلال هذا التعريف والمنهج التحليلي المقترح، يمكننا تتبع جزء كبير من التاريخ النظري والمفاهيمي لعلم اجتماع الهيمنة، وربما بشكل أساسي تحديد العقبات المعرفية التي واجهها هذا العلم. و للقيام بذلك، سنحاول استخلاص العناصر التي تسمح لنا بالتفكير في تنوعها أو اختلافها. وسيسمح لنا ذلك بعد ذلك بتحديد الشروط التي يمكن من خلالها اعتبار العلاقات غير المتكافئة بين الأفراد القوة الدافعة وراء هذا الشكل أو ذلك من أشكال الهيمنة، وبالتالي يمكن إعطاؤها مكانة تفسيرية في المشروع السوسيولوجي.

في الواقع، إن علم الاجتماع في رغبته في إيجاد قوانين تكوين التجمعات الاجتماعية التي شرع في فهمها وتفسيرها في تكوينها وتطورها وديمومتها و تغييرها أو تحولها الجذري وما إلى ذلك، أشار بسهولة إلى قوانين تكوين التجمعات الاجتماعية التي شرع في فهمها وتفسيرها في تكوينها وتطورها، وقد استدعى علم الاجتماع عن طيب خاطر هذه النظريات الغائبة والعولمية التي وضعت، بدرجات متفاوتة، مفهوم الهيمنة في قلب مشروعها التفسيري ، مما أنتج الانقلاب الذي طالما أثر على العلوم الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث انتقلت الهيمنة من كونها ظاهرة يجب تفسيرها إلى مبدء للتفسير، ومن كونها متغيراً يجب تفسيره إلى متغير مفسر، فتحول مفهوم الهيمنة بذلك من موضوع للدراسة إلى أداة وآلية للتفسير.

ونحن نعلم كيف سعى مؤسسو علم الاجتماع في وقت مبكر جداً إلى تفسير التباينات في المكانة الاجتماعية باستخدام اعتبارات مختلفة تماماً عن تلك التي كانت سائدة في السابق. فإذا كانت عقلانية إنساني عصر النهضة قد تخلّت عن التفسيرات البديهية المستمدة من النظام الاجتماعي القائم بذاته، فإنّ التفسير العلمي للهيمنة لم تحدث إلا بعد "الثورة العلمية" لعصر التنوير وتعبيراته في العلوم الاجتماعية حيث بدأ التفكير في الهيمنة على أنها يمكن أن تناسق تفسيرياً يناشد المتغيرات "الخفية".

1- خطاب العبودية التطوعية أو الكونتران le contr'un

في اللاتينية، تمثل كلمة "dominare" ممارسة السيادة من قبل المهيمن، سيد الأماكن والأرواح. وهذا يثير على الفور سؤالين حول العلاقة بين "السيادي" و"الخاضع"، و"المهيمن" أو"المسيطر" و"المسيطر عليه": سؤال الطاعة للقيّد الذي تمثله ممارسة السيادة هذه، وسؤال الشرعية ليس للشخص الذي يمارسها بقدر ما هو للطريقة التي تمارس بها. هذان الموضوعان هما الموضوعان اللذان سيمران عبر تاريخ الفلسفة السياسية بأكمله واللذان ستتناولهما العلوم الاجتماعية بطريقتها الخاصة، وعلى رأسها علم الاجتماع. والواقع أن ممارسة السيادة تقتضي بطبيعة الحال وجود سيّد يمارسها وي طرح دائماً سؤال شرعيته فيما يتعلق بالممارسة المذكورة. ومع ذلك، فإن السؤال هامشي إلى حد ما، لأن الإجابة عليه من حيث

الشرعية - هل السيادة مغتصبة أم لا؟ - أو من حيث العدالة - هل من "العدل" أن يمارسها ذلك الحاكم؟ وباختصار، فإن السؤال عن وضع شرعية السيادة هو سؤال مشتق عن معنى ممارسة السيادة، أي ممارسة الهيمنة، باختصار، هو سؤال مشتق عن معنى ممارسة السيادة.

و السؤال الأكثر مركزية، في الواقع، هو السؤال حول ما الذي يدفع رعايا السيادة، أي الخاضعين للهيمنة، إلى قبول الهيمنة، وإخضاع أنفسهم، وطاعة صاحب السيادة. من إتيان دو لا بويسي Étienne de La Boétie إلى ماكس فيبر Max Weber وبورديو Pierre Bourdieu، لدينا هنا صيرورة موضوع سوسيولوجي لم يتوقف أبداً عن النمو من حيث الأهمية النظرية. إذا كان إتيان دو لا بويسي يعطي قيمة بديهية للافتراض القائل بأن الهيمنة الاستبدادية للحاكم لا تدوم إلا بقدر ما يطاع، "فلتقررروا إذن على ألا تخدموا بعد الآن وستكونون أحراراً" (De la Boétie, 2004, p18)، فإنه يتيح للمحلل أولاً أن يبحث في ما يدفع "رعايا" الحاكم إلى البقاء في العبودية.

حدد إتيان دو لا بويسي عدة مصادر لهذه العبودية الطوعية. أحدها هو وصفة قديمة استخدمها ويستخدمها جميع الحكام الطغاة: إلهاء رعاياهم، وتقديم الألعاب وغيرها من وسائل التسلية لهم (و كآتنا في عالمنا العربي اليوم مازلتنا نعيش في تلك الفترة) ، باختصار، تخديرهم حتى يناموا، تخديرهم بهذه الألعاب والمرايا القبرة miroirs aux alouettes حسب تعبير أستاذنا عبد الغني مغربي رحمه الله، إنها عبارة الشاعر الروماني المتخصص في الهجاء جوفينال Juvénal الشهيرة " Panem et circenses و التي تعني الخبز و ألعاب السيرك التي يفضلها المهيمنون. أما إتيان دو لا بويسي فلا يرى الأمر إلا من وجهة نظر التلاعب بالضمائر، ويرفض رؤية كل أشكال الأنانية وإعادة التوزيع الخيري وغيرها من أشكال المساعدة الاجتماعية. وهناك حسبه وصفة آخر يستخدمها الطغاة على نطاق واسع، وهي التملق وتعبئة الجشع والرغبة في الشرف الموجودة في ضمائرنا. فبين الفساد وأشكال الزبائنية هذه لا توجد إلا خطوة واحدة . خطوة يتم اتخاذها بطريقة سريعة لدرجة أنه يمكن تعميمها فتكون في مصلحة كل فرد على حدى و المفارقة أنها لا تكون في مصلحة الجماعة. وهنا يمكننا إسقاط هذا على واقعنا العربي اليوم خاصة ما تعلق بمثقي السلطة من مفكرين و إعلاميين و رجال دين . ولكن بعيداً عن الأشكال القسرية لهيمنة الحاكم على رعيته، فإن ما تكشفه هذه الحالات هو هذا الميل من الشعب إلى الطاعة، وهو ما يسميه إتيان دو لا بويسي بالعادة. وهذه العادة يقول دو لا بويسي "تمارس هيمنة عظيمة على جميع أفعالنا، ولها قبل كل شيء القدرة على تعليمنا أن نكون خدماً" (De la Boétie, 2004, p23). لهذا السبب يمكنه أن يؤكد أن "السبب الأول للعبودية الطوعية هو العادة" (De la Boétie, 2004, p27).

كتاب "خطاب العبودية التطوعية أو الكونترون" هو عمل كتبه إتيان دو لا بويسي، و نُشر باللاتينية في أجزاء عام 1574، ثم نُشر كاملاً بالفرنسية عام 1576، وقد كتبه لا بويسي على الأرجح في سن السادسة عشرة أو الثامنة عشرة. والنص عبارة عن إدانة قصيرة للاستبداد، وهو نص قصير وعميق ومثير للدهشة رغم أنه كُتب على يد شاب صغير السن. يثير النص مسألة شرعية أي سلطة على شعب ما ويحاول تحليل أسباب خضوعها ("علاقة الهيمنة والعبودية"). و تكمن أصالة أطروحة لا بويسي في أن العبودية، على عكس ما يعتقد الكثيرون، ليست مفروضة بالقوة بل هي طوعية. إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن تصور أن عددًا قليلاً من الناس يمكن أن يجبروا جميع المواطنين الآخرين على الطاعة بكل عبودية؟ في الواقع، لا يمكن لأي سلطة، حتى وإن كانت مفروضة بقوة السلاح أولاً، أن تهيمن على مجتمع ما وتستغله على المدى الطويل دون تعاون نسبة كبيرة من أفرادها سواء أكانت فاعلة أم مستسلمة على حد تعبير لا بويسي: "فلتقررروا إذن على ألا تخدموا بعد الآن وستكونون أحراراً".

كان البروتستانت الكالفينيون أول من قرر نشر كتاب "خطاب العبودية" عام 1574 تحت اسم "كونترون"، و كان هذا العمل رائدًا ممتازًا للفكر المناهض للاضطهاد الذي بدأ ينتشر في جميع أنحاء المملكة الفرنسية . وبعد مذبحة يوم القديس بارثيليمي **Saint-Barthélemy** في 24 أوت 1572، كانت مسألة علاقة البروتستانت الكالفينيين الذين كانوا ضحية هذه المذبحة بالطاغية وضرورة التحرر منه مسألة مشروعة. إلا أن هذا النشر المتسرع منع مونتيني **Michel de Montaigne** (وهو صديق مقرب لـ لا بويسي) من تضمينها في كتابه *Essais* الذي كتبه كـ"قضية" لهذا الخطاب، خوفًا من أن يُنظر إليه على أنه كالفيني فيشوه سمعته.

كان تفكير لا بويسي سابق لعصره. إن قوة النص (حتى لو تم التخفيف من حدة ذلك من خلال استخدام أمثلة مأخوذة حصريًا من العصور القديمة من أجل حماية المؤلف)، وعدم الإشارة إلى الرب في مناقشة السلطة، ومفهوم العصيان المدني، هي قضايا لم يتم تناولها مرة أخرى إلا قرونًا بعد ذلك.

ومع ذلك، تم نسيان أفكار لا بويسي لعدة قرون، وعادت للظهور بشكل متقطع. حتى أنه تم انتحالها خلال الثورة الفرنسية من قبل الطبيب الفزيائي و الصحفي مارا **Jean-Paul Marat** في كتاب "خطاب الاستعباد". ولم يتم الاعتراف أخيرًا بكتاب "خطاب العبودية التطوعية" كعمل رئيسي إلا بعد ظهور الاسطورة لامينا في القرن التاسع عشر. ثم تناولها بعد ذلك مؤلفون مثل هنري برغسون **Henri Bergson** وسيمون ويل **Simone Weil** وبيير كلاستري **Pierre Clastres** عالم الأنثروبولوجيا الذي درس المجتمعات التي لا سلطة للدولة فيها، ملهمًا كل أولئك الذين ما زالوا مندهشين من أنه في الميزان الاجتماعي تفوق الغرام على الكيلو. في وقت لاحق، جعل فيلهلم رايش **Wilhelm Reich** وجيل دولوز **Gilles Deleuze** وفيليكس غاتاري **Félix Guattari** من مسألة العبودية الطوعية لغزًا مركزيًا في الفلسفة السياسية، لا سيما في كتاب "ضد العبودية".

وقد أعيدت صياغة السؤال من خلال مقاربات جديدة تحاول الإجابة عليه. وهذا هو الحال مع عالم الاجتماع الفرنسي ذي الأصول الروسية لوك بولتانسكي **Luc Boltanski** الذي تناول السؤال وتساءل: "لماذا يقبل الفاعلون الوجود الواقعي لعدم المساواة في حين أنه من الصعب جدًا تبريرها، حتى من وجهة نظر منطق الجدارة"، أو بعبارة أخرى "كيف يمكن لعدد قليل من الفاعلين أن يؤسسوا سلطة دائمة على عدد كبير من الفاعلين؟

لقد تم عقد مقارنة بين عمل لا بويسي وعمل جون جاك روسو **Jean-Jacques Rousseau**: "كيف يمكن للإنسان، الذي تجعله ولادته وطبيعته حرًا، أن يتحمل في الوقت نفسه الواقع العالمي للهيمنة والعبودية؟ يبدو أن هذا السؤال مشتركًا بين لا بويسي وروسو على بعد قرنين من الزمن: كلاهما يعملان حول اللغز الظاهر الذي يرى العبودية الحقيقية تتناقض مع الحرية الطبيعية." ويمكننا أن نضيف إلى هذه القائمة تأملات الكاتب و الروائي الفرنسي بول نيزان **Paul Nizan** في كتابه "كلاب الحراسة" « les chiens de garde » الذي يحلل فيه الوسائل المستخدمة للحفاظ على هذه العبودية والدور المتواطئ الذي لعبته الأجيال المتعاقبة من المثقفين والفلاسفة.

إن أطروحة إتيان دو لا بويسي ترقى إلى تأسيس الطاعة أو قبول العبودية على حجة نفسية أو، إن شئتم، على نزعة منتشرة بما يكفي لإنتاج هذا التأثير المتمثل في الخضوع الجماعي عندما تتجمع في "مجموعة"، أو "جماعة"، أو "شعب". إذن، بالنسبة لإتيان دو لا بويسي، ليس القيد الخارجي الذي يمارسه الحاكم هو الذي يخلق عدم التماثل العلائقي، وبالتالي الهيمنة. ولا حتى "الوصفات" المستخدمة لتحقيق ذلك. بالنسبة له، الناس يخضعون للهيمنة "إما لأنهم مكروهون أو لأنهم مخدوعون" (MARTUCCCELLI, 2004, p469). إنهم مهيمنون لأنهم لا يقدرّون حريتهم بما فيه الكفاية، لأنهم لا يرفضون الخدمة على نطاق واسع، لأن عبوديتهم "طوعية".

يمكننا مناقشة موقف إتيان دولا بويسي النظري بإسهاب. فهو يتجاهل على وجه الخصوص الظروف العملية التي يمكن في ظلها رفض العبودية، على الرغم من حقيقة أن التاريخ مليء بمثل هذه الظروف وأن العبودية لم تكن ممكنة في بعض الأحيان إلا على حساب تضحيات بشرية لا تُحصى. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف ليس له أهمية نظرية إلا بقدر ما يؤكد على أهمية العلاقة في كل من الخضوع والهيمنة. باختصار، يجعل من الخضوع والهيمنة علاقة حوارية.

خلاصة الكلام هنا، إن التأمل الفلسفي والسوسيولوجي لن يتوقف أبداً عن اختبار صحة الطرح البويسي. وتتناول نظريات "العقد الاجتماعي" وامتدادها المعاصر في نظريات العدالة الاجتماعية شروط الحوار بطريقتها الخاصة. فلا تبتعد كثيراً الأطروحات الماركسية مثلاً عن الخلفية الإشكالية لإتيان دولا بويسي. فبتحويل العادة إلى أيديولوجية، يكون لديك العملية التي يكون فيها الخضوع غير مؤلم أساساً. سواء تعلق الأمر بالأيديولوجية المهيمنة أو أفيون الشعب، فإن العملية دائماً ما تكون عملية عبودية طوعية. أضف إلى ذلك، مع الهابيتوس البوردوي، آلية سيكولوجية للازدواجية عن طريق إجراء الاستبطان و التخرج ، فتصبح بذلك العبودية الطوعية الإطار الذي يمكن التفكير في كل العلاقات الاجتماعية على أساسه.

2- عندما تلتقي الهيمنة مع علم الاجتماع

إن علم الاجتماع، منذ آباءه المؤسسين، شرع في تفسير ميل الأفراد الاجتماعيين إلى الامتثال للقواعد، وقبول "القيود"، حتى الأكثر صرامة منها. حتى أن إميل دوركايم *Emile Durkheim* يكرس جزءاً لا بأس به من المقدمة الثانية لكتاب "قواعد المنهج السوسيولوجي" للتأكيد على مدى أهمية قبول آليات "القيود الاجتماعي" في الممارسة السوسيولوجية، في مشروع تفسير "الظواهر الاجتماعية" كما اختار أن يسميها. وإذا كان يميز بين ما يقيدنا من الداخل ("العادات" التي "تهيمن علينا من الداخل") وما يؤثر علينا من الخارج ("المعتقدات والممارسات الاجتماعية")، فإن ذلك يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى ترسيخ فكرة أن القيد الاجتماعي *La contrainte sociale* هو أحد مكونات الحياة في المجتمع، وأن ما يميز الحياة الاجتماعية هو في الواقع خضوعها في الأساس لقيود "الاجتماعي" (Durkheim, 1981, p39) ولا سيما في شكل مؤسسات. وهذا ما جعل إميل دوركايم يكتب: "في نفس الوقت الذي تفرض فيه المؤسسات نفسها علينا، فإننا نتمسك بها؛ فهي تلزمنا ونحن نحياها؛ إنها تقيدنا ونحن نستفيد من عملها ومن هذا القيد بالذات". (Durkheim, p42) بعبارة أخرى، إن فهم نظام الهيمنة الذي تغرقنا فيه كل العلاقات الاجتماعية يوفر الإطار الإشكالي للمشروع السوسيولوجي والموضوع الذي يمكن أن يطبق عليه منهج عالم الاجتماع المفرد.

عندما يتساءل ماكس فيبر *Max Weber* عن "الصفات الشخصية" التي يجب الاعتراف بها في كل من أولئك الذين يعطون الأوامر وأولئك الذين يخضعون لها، فإنه يبقى في نفس الروح السوسيولوجية: روح البحث عن العلاقة التي تنتج "السلطة" (بالألمانية *Macht* بالفرنسية *pouvoir*) و"الهيمنة" (بالألمانية *Herrschaft* و الفرنسية *Domination*) و"الانضباط" (بالألمانية *Disziplin* و بالفرنسية *Discipline*). نحن نعلم أن ماكس فيبر كرس معظم تحليله في الفصل الثالث من كتاب "الاقتصاد والمجتمع" لمفهوم الهيمنة، دعونا إذا نذكر التعريف الذي قدمه للهيمنة:

"نعني بالهيمنة [...] فرصة إيجاد الطاعة من جانب مجموعة محددة من الأفراد، بالنسبة لأوامر معينة (أو بالنسبة لجميع الأوامر الأخرى). ولكنها ليست مجرد فرصة لممارسة "السلطة" و"النفوذ" على أفراد آخرين. بهذا المعنى، يمكن للهيمنة ("السلطة") أن تستند، في حالة معينة، إلى أكثر دوافع الطاعة تنوعاً: من العادة البليدة إلى الاعتبارات العقلانية البحتة. إن أي علاقة هيمنة حقيقية تنطوي على حد أدنى من الاستعداد للطاعة، وبالتالي على مصلحة، خارجية أو داخلية، في الطاعة" (Weber, p 285).

بالنسبة لماكس فيبر، وكفرضية منهجية، فإن التأسيس "العقائدي" أو الوجود "المثالي" لقاعدة اجتماعية ما لا يكفي لإثبات "واقعيتها". فلا يزال من الضروري إثبات فعاليتها. وبعبارة أخرى، أن "السلطة التي تدعي أنها تعطي أوامر محددة يتم اتباعها بالفعل إلى حد كبير"، "أن يتم تنفيذ الأمر بالفعل". باختصار، يمكن إثبات وجود سلسلة سببية، ليس على المستوى السيكولوجي - الذي يترك مجالاً كبيراً للإيحاء" أو "الحدس" - بقدر ما يمكن إثباته على المستوى الاجتماعي - الذي يجب البحث عنه من جانب الاعتقاد الذي نكوّنه في شرعية الهيمنة. يقول ماكس فيبر: "تسعى جميع أشكال الهيمنة إلى إيقاظ الإيمان بشرعيتها والحفاظ عليه. (Weber, p286) باختصار، من جانب شرعية الهيمنة يوجه ماكس فيبر الفهم السوسيولوجي للطاعة. في النصوص التي شكلت كتاب "الاقتصاد والمجتمع"، عرضها من حيث احتمالية حدوثها ومن حيث التصنيف "المثالي-النموذجي". وسيصبح هذا هو الثلاثية الشهيرة: الهيمنة العقلانية القانونية؛ والهيمنة التقليدية؛ والهيمنة الكاريزمية. إن هذه الأنواع من الهيمنة الفيبرية الشرعية معروفة بما فيه الكفاية بحيث لا حاجة لنا إلى عرضها أكثر من ذلك.

والنقطة الوحيدة التي يجب توضيحها هنا هي أن ماكس فيبر يقدم توضيحاً مهماً فيما يتعلق بإتيان دو لا بويسي حول ما يمكن أن يحفز نزوعنا نحو "العبودية الطوعية" - إذا استخدمنا صياغة الأخير. إن الإيمان بشرعية المهيمن ليس ضعفاً إنسانياً متأسلاً؛ بل هو أولاً وقبل كل شيء قيمة اجتماعية، قيمة مكوّنة للاجتماعية، قيمة مكوّنة للاجتماع، قيمة مكوّنة لسلطة "تشكيل المجتمع". ويمكننا القول تقريباً إنها قيمة إسناد إيجابية، في حين أنها عند إتيان دو لا بويسي قيمة سلبية فقط.

يستمد مفهوم الهيمنة أهميته في السوسيولوجية الفيبرية من كونه يكاد يخترق كامل فكر ماكس فيبر ويستغرقه في كل مستوياته، تماماً بالشكل الذي يخترق وعي وحياة الناس الواقعية في كليتها، فحيثما وجد مجتمع توجد علاقات الهيمنة بين أفرادها، وحيثما وجدت مؤسسات اجتماعية أو تنظيماً اقتصادية أو دينية أو سياسية أو غيرها، إلا ووجد من يسعى إلى الهيمنة، ووجد كذلك من تفرض عليهم الهيمنة؛ أي المهيمنون والمهيمن عليهم.

لذلك، يمكن اعتبار فكر ماكس فيبر الفكر السوسيولوجي الأعمق نبشاً في بنيات الحياة الاجتماعية، وفي الكشف عن المحرك الذي يحرك الفاعلين، ويمنح الفعل الاجتماعي حقيقته ومعناه؛ فكل فعل اجتماعي لا يكتسب صفة الاجتماعي، إلا إذا ارتبط بفاعلين اجتماعيين آخرين، أخذاً بالاعتبار الأشكال المختلفة التي يمكن أن يؤول من خلالها هذا الفعل، والطرق التي يمكن أن يتفاعل بها مع الفاعلون الآخرون. إن هذا الفعل لا يمكن أن يكون إلا فعلاً يقصد فاعله من ورائه الهيمنة على الفاعلين الآخرين وإخضاعهم وضمّان امتثالهم له. (ابراهيم لسيقي، ص 03)

في هذا السياق، ينطلق ماكس فيبر من مسلمة أساسية مفادها أن الدولة ومؤسساتها المختلفة، تمارس هيمنة شرعية، ولكي تكون هيمنتها مشروعة يجب أن يرضى الناس الخاضعون للهيمنة بالسلطة التي يدّعيها المهيمنون. إن بحث ماكس فيبر عن أجوبة لأسئلة من مثل: كيف يقبل الناس الخضوع لهيمنة شخص آخر؟ كيف يمكن جعل العلاقة (خضوع/ هيمنة) علاقة مبررة؟ يعكس سعيه نحو فهم عميق لجوهر الحياة الاجتماعية ولجوهر التفاعلات داخله بطريقة ذاتية مُموضعة خلافاً للابويسي الذي بقي حبيس موقفه الذاتي.

وما يميز تصوّر فيبر للهيمنة هو الطابع الأخلاقي الذي أضفاه عليه، والذي يجعله يختلف عن إتيان دو لا بويسي وعن التصور الميكيفيلي كذلك. ففي الوقت الذي يجعل نيكولا ميكيفيلي **Nicolas Machiavelli** من فرض الهيمنة أمراً يجب تحقيقه مهما كانت الوسائل التي تمكن من ذلك، حتى لو لم تكن أخلاقية أو غير مشروعة رافعا شعار "الغاية تبرر الوسيلة"، فإننا

نجد ماكس فيبر يجعل من الطاعة أشبه ما تكون بالامتثال الطوعي والمشروع للأوامر، وتعاوناً وتكاملاً بين المهيمين والمهيمن عليهم .

لقد فرض التصور الفيبري حول طبيعة الهيمنة وحول المبررات التي تجعل منها أمراً مقبولاً نفسه نموذجاً واحداً في تفسير شرعية الأنظمة الديمقراطية الحديثة، كما أحدث تأثيراً على النقاش الفكري والسوسيولوجي والفلسفي والقانوني في النصف الأول من القرن العشرين في ألمانيا وخارجها وامتد تأثيره على من بعده كذلك، وممن تأثروا به كثيراً نشير إلى رجل القانون الألماني «كارل شميت Karel Schmidt» الذي قام في كتابه "اللاهوت السياسي" الصادر سنة 1922 بإحصاء مميزات أو خصائص السيادة أو الهيمنة في الحالة التي يكون فيها إنسان ما ممثلاً للإله في الأرض، ليبين أن السيادة لا تكون حكراً للإكراه والهيمنة، وإنما احتكاراً للقرار. يأتي ذلك في سياق تحليله لعلاقة الكنيسة بالممارسة السياسية والتبرير الديني الذي يمكن أن تمنحه الكنيسة، باعتبارها مؤسسة دينية لشخص يمكن أن يكون ديكتاتوراً، "فلا يمكن للديكتاتور السلطان أن يجد مشروعيته إلا في صلب الكنيسة". (أندري دوريموس، ص 152)

تكن عبقرية ماكس فيبر إذن في نجاحه في نقل الكثير من المفاهيم والأفكار من مجالات فكرية مختلفة، يمكن اعتبارها مكونات "لا-سوسيولوجية" (sociologique-Non) إلى مجال السوسيولوجيا، مستثمراً إياها في بناء نظريته الخاصة حول الهيمنة؛ فمفهوم الهيمنة يستمد أصوله من الحقل الثقافي الألماني خصوصاً، وفهمه لا يكاد ينفصل عن فهم السياق العلمي والثقافي الذي استعمله فيه ماكس فيبر من جهة. كما لا ينفصل عن استجلاء الإطار العلمي والتاريخي الذي نشأ فيه (Weber, p290). فقد ارتبط اهتمام فيبر بتعميق البحث في مفهوم الهيمنة بأحد أبرز الأعمال التي تناولته بالدراسة، ويتعلق الأمر بكتاب "الزعات الأوليغارشية في الأحزاب الحديثة" الذي كتبه صديقه روبرت ميتشلز Robert Mitchels، وبعث إليه بنسخة منه قصد الاطلاع والتعليق.

يعتبر ماكس فيبر أن الهيمنة في مفهومها العام، وبدون أية إحالة إلى أي مضمون محسوس، هي من أهم عناصر الفعل الجماعي. وبدون استثناء تظهر كل مجالات الفعل الجماعي تأثرها بأشكال الهيمنة. فلا فعل اجتماعي يخلو من دلالة على وجود علاقات هيمنة، حتى في الحالات التي يبدو فيها الفعل مجرداً من كل رغبة في الإخضاع، فالقرارات التي تتخذها فئة اجتماعية ما بخصوص ترسيم لغة دون غيرها، وتحديد أنشطة اقتصادية محددة، وتعيين مناهج تربوية، وبرامج، ومقررات دراسية بعينها لا تخلو من هيمنة. وبهذا جعل ماكس فيبر من مفهوم الهيمنة مفهوماً محورياً في المشروع السوسيولوجي.

ويبين عالم الاجتماع الفرنسي ريمون أرون Raymond Aron الفرق بين القوة (Puissance la)، وبين الهيمنة (la Domination) (بعد أن يعرفهما؛ فالقوة تعرف ببساطة في الإمكانية التي تمكّن فاعلاً من فرض إرادته على فاعل آخر، ولو قوبل ذلك بمقاومة هذا الأخير. إنها تتحدد داخل رابطة اجتماعية وتحدد وضعية لا مساواة تمكن أحد الفاعلين من فرض إرادته على الآخر، وهؤلاء الفاعلون يمكن أن يكونوا أفراداً كما يمكن أن يكونوا جماعات. أما الهيمنة، فهي وضعية يكون فيها "سيد" (Herr/Maitre)، ويمكن تعريفها بأنها إمكانية حصول السيد على خضوع هؤلاء الذين، يكونون نظرياً، ملزمين بالخضوع له. والفرق بينهما يتمثل في أن "السيطرة" في الحالة الأولى لا تكون بالضرورة شرعية، كما أن الخضوع لا يكون واجباً، في الوقت الذي يكون فيه الخضوع في الحالة الثانية قائماً على تعرف الخاضعين على الأوامر التي توجه إليهم. (Raymond Aron, 1967, p 553)

فالطاعة ليست خضوعاً لإكراه، بل هي التزام، التزام بأمر تفترض طاعته؛ لأن الذي يعطيه إنما يعطيه لمن يطيعه. هذا الالتزام (هو أقرب إلى الخضوع الطوعي) هو الذي يفتن ماكس فيبر، والمقصود بذلك تقدير المزايا التي يتمتع بها من يعطي

الأمر تقديراً إيجابياً. وهكذا يسلط فيبر الضوء على الطابع المفتعل للسلطة السياسية: إن جزءاً كبيراً من فن رجال السياسة يقضي بإقناع من يطيعون بأنهم يتحلون بهذه المزايا. هكذا يفهم الإيمان بالشرعية ارتباطاً بزعم ما لهذه الشرعية. إن السيطرة، وهي القدرة على فرض الطاعة تفترض استناد الطاعة إلى معتقدات وتمثيلات فكرية.

إضافة إلى ما تقدم، يبين عالم الاجتماع الفرنسي المتميز جون كلود باربييه Jean-Claude Barbier أن لجوء فيبر إلى استعمال مفهوم "هيرشافت" (Herrschaft) الذي يترجم في أغلب اللغات بالهيمنة، يبرز أنه كان يسعى إلى جعله مفهوماً أكثر تجريداً ومحايده، مفهوماً يشير إلى حمولة "أنثروبولوجية ونفسية-اجتماعية". هذا الـ«هيرشافت»، أو هذه الهيمنة، يدفع إلى تصور أنه لا يمكن تجاوزه بالنظر إلى طبيعة المجتمعات لأنه يستثني فكرة "الحكم الذاتي" (Jean-Claude Barbier, 2015, p9). ومعنى ذلك أن مفهوم الهيمنة يفترض وجود جماعات إنسانية لا تستطيع تدبير أمورها باستقلالية، لذلك لا بد من وجود من يحكمها مادامت عاجزة عن ممارسة الحكم ذاتياً.

يستعير فيبر دلالة مفهوم الهيمنة من الدراسة الشاملة لتاريخ الدستور الألماني التي أنجزها أوتو فون جيركه Otto Friedrich von Gierke، والتي ركز فيها على الثنائية الضدية (الهيمنة والتعاون)، حيث من يقول بالهيمنة فإنه يفكر بصفة مباشرة في التعاون، لأن الهيمنة لا تعني بالضرورة نقيض التعاون، وهما المبدأان الرئيسيان اللذان هيمنتا على التاريخ الألماني منذ القبائل الجرمانية إلى حد الدولة المعاصرة لإمبراطورية الرايخ، وهما يحيلان بطريقة جدلية إلى بعضهما البعض، ويبحث جيركه في أصل هذه الثنائية في البيت وفي العائلة وفي علاقة السيد بالخدم في الأزمنة القديمة، والتي كان فيها السيد يتقاسم بيته وطعامه مع الخدم، وفي الوقت نفسه يكون سيّداً عليهم. وإذا ألقينا نظرة على المسودة القديمة من سوسيولوجيا الهيمنة لماكس فيبر، مهتمين في ذلك بالنسقية الجيركية، فإنها تمدنا بالإطار العام الذي يمكننا من حصر مختلف أشكال الهيمنة. بعبارة أخرى، لقد حدا فيبر حدو جيركه، بل حتى في التفاصيل.

لا يستعمل فيبر الهيمنة كمرادف للسلطة؛ أي إن الهيمنة ليست هي السلطة، وإن كانت إحداها تستدعي الأخرى؛ فالهيمنة تمثل حالة خاصة من السلطة، ففهم الهيمنة لا يمكن أن يتحقق دون فهم ما تعنيه السلطة في معناها العام، باعتبارها "إمكانية فرض الإرادة الذاتية على سلوك الآخرين"، تماماً كما يحدث في فضاءات المقاولات الاقتصادية، وفي قواعد سوق الشغل وفي الأحكام القضائية. لكن في إطار واسع مثل هذا يصبح مفهوم (الهيمنة/السيادة) مقولة عديمة الاستعمال علمياً، وإنه لمن المستحيل أن يوجد علم يشمل كل أشكال الهيمنة وظروفها ومحتوياتها في ذلك المعنى الواسع للكلمة (ابراهيم لسيقي، ص15). ولتجاوز هذه الصعوبة، يقترح فيبر تمييزاً منهجياً بين معنيين متناقضين:

1- هيمنة بحكم توافق المصالح: وتتمثل في الهيمنة الاحتكارية على السوق، وتقوم في صورتها الخالصة على قدرة ضمان الملك باستعمال النفوذ على فعل الممتلكين الذي يبدو حراً صورياً عند قضاء مصالحهم.

2- هيمنة بحكم السلطة، تتجلى في السلطة الأبوية أو الإدارية أو الإماراتية (نسبة إلى الحكم الممارس داخل إمارة ما)، وتقوم على واجب الطاعة المكتسب والخالي من كل الدوافع والمصالح.

وهذان النمطان لا يوجدان في صورتهم الخالصة منفصلين عن بعضهما، وإنما يتداخلان مع بعضهما البعض؛ فكل نمط من الهيمنة، بموجب تقارب المصالح، وخاصة بحكم الوضع الاحتكاري، قد يتحول شيئاً فشيئاً إلى سلطة مهيمنة. وترتبط السلطة بالوجود الفعلي لشخص ما يقوم بإصدار أمر بصورة ناجحة، ولا ترتبط دائماً بوجود هيئة إدارية أو تنظيم، بل نجدها على العكس من ذلك -على الأقل في الحالات العادية- مرتبطة بوجود واحد منهما فقط، ويسمى التنظيم تنظيمًا سلطويًا إذا كان أعضاؤه بوصفهم كذلك يخضعون لعلاقات السلطة بداخله بناءً على النظام المطبق فيه، أي إن الحديث عن علاقات هيمنة لا يكون ممكناً، إلا في الوقت الذي تكون فيه العلاقات بين الأفراد علاقات تراتبية وسلطوية.

ومنذ الصياغة القديمة لسوسيولوجيا الهيمنة، قرر ماكس فيبر أن يرفع مفهوم الهيمنة إلى حد الدلالة التي تعني الهيمنة "بموجب السلطة". فجميع تحديدهات لمفهوم الهيمنة إلى حد الصياغة الحديثة العهد لسنة 1919-1920 تضمنت في صلبها عنصري الأمر والطاعة، وحتى العلاقات التبعية حسب الاختيار المحض هي بالتالي علاقات سلطة، فالطاعة واجب. وقد وضع فيبر عنصري القهر والقانون في عملية فرض الهيمنة في علاقة تطور تاريخي وعبر عنهما بفكرة «الاحتكار الشرعي للسلطة القاهرة. أي إن فيبر طوّر مفهوم الهيمنة؛ لأن السلطة تبدو من منظور سوسيولوجي أكثر اتساعاً من كونها مفهوماً ضابطاً لجزء معين من السلطة، لذلك يمكن اعتبار الهيمنة حسب فيبر -الذي يخالف هنا معاصريه في علم الاجتماع- حالة خاصة من السلطة.

3- علم اجتماع الهيمنة يعيد النظر في الهيمنة

لا يوجد موضوع سوسيولوجي يجعل من بيار بورديو Pierre Bourdieu دوركهايمياً أكثر من موضوع الهيمنة. هذا هو أيضاً البعد الذي يسري في عمل بورديو عندما يعيد النظر في تحليل الهيمنة الاجتماعية. فكما نعلم، إلى جانب وصف التوزيع غير المتكافئ للمراكز الاجتماعية التي يشغلها الأفراد، شرع بورديو في تفسير الآلية الاجتماعية البارزة التي يقنع الأفراد أنفسهم من خلالها بشرعيتهم في احتلال تلك المراكز. وهو يقوم بذلك من خلال سعيه إلى إظهار أن هذه الشرعية يتم الحصول عليها من خلال آلية مزدوجة من الاستبطان والتضخيم الداخلي والخارجي لما يُعتبر "الشرعي"، أي ما يُعتبر "الشرعي" بالنسبة إلى الترتيب الشرعي للمجتمع، لما يشكل مبدأ الشرعي ذاته. بعبارة أخرى، يشرع بيار بورديو في توضيح الآلية الفيبرية للالتزام بالشرعي، ليضيف طبقة من الاجتماعية إلى الآلية المذكورة، بمعنى أنها عملية مرتبة اجتماعياً، حتى وإن كانت-كما سنرى- عملية نفسية بارزة. بالنسبة إلى بيار بورديو، الاعتقاد بشرعية المهيمين ليس فقط وظيفياً، فهو لا يعمل فقط على تحقيق نظام اجتماعي يؤسس لعدم تناسق المواقف الاجتماعية، بل يعمل أولاً وقبل كل شيء كآلية نفسية لإنتاج الاعتقاد نفسه. ويمكننا القول إنها أيضاً آلية وجودية. بعبارة أخرى، الاعتقاد ليس له مضمون فحسب، بل هو أيضاً عملية سيكولوجية للالتزام، آلية معرفية للالتزام بمضمون الاعتقاد. أطلق الفيلسوف والابستمولوجي البريطاني برتراند راسل Bertrand Arthur Russell على ذلك اسم "عاطفة الاعتقاد". ومضى يقول: "العاطفة ليست علاقة بأشياء المعتقد، بل هي حقيقة عقلية جديدة، ربما تكون ناجمة عن المعتقد، ولكنها متميزة عنه تماماً". (Russell, 2002, p 117)

أما بيار بورديو، فتناول البعد النفسي للاعتقاد من خلال عملية الاعتياد أو ما يسميه الهابيتوس. ومن المفترض أن يوفر ذلك شكلاً من أشكال الإحساس بالاعتقاد الذي من خلاله سيحصل محتوى الاعتقاد على جانبه البيديي، وسيحصل على الوضع المعرفي وكأنه آتي من الذات. من وجهة النظر هذه، ينبغي أن نلاحظ أن الهابيتوس أكثر تعقيداً من الانعكاس الأيديولوجي الذي أخضع ماركس معتقداتنا له، ولا سيما الاعتقاد بشرعية النظام الاجتماعي ونوع الهيمنة التي ينظمها (Bourdieu, 1998, p26). يمكننا القول أن سوسيولوجيا الهيمنة عند بيار بورديو هي محاولة لإعادة التفكير في الهيمنة نفسها، والعبودية الطوعية التي تفترضها (في أغلب الأحيان)، لا باعتبارها ضعفاً إنسانياً بسيطاً ولا كمضمون واضح للمعتقد. بل كنتيجة لآلية ذهنية يتمسك بها الفرد بمحتوى اعتقادي يمكن اعتباره نتيجة لذلك جزءاً من النظام الطبيعي للأشياء، باعتباره آتياً من الذات. ولكن، بما أن طموح علم اجتماع الهيمنة عند بيار بورديو هو إثبات الطبيعة المحددة اجتماعياً للآلية من أجل ضمان فعالية تطبيقها اجتماعياً، فإن عبئ الإثبات يقع بالكامل على الآلية العقلية المذكورة. وهنا تكمن الصعوبة، حتى وإن كان بيار بورديو يقبل بإمكانية تغيرها.

والواقع أنه إذا كان التباين ممكناً، فما الذي يمنع أن يؤدي إلى إعادة توزيع المناصب، وبالتالي إلى الحراك الاجتماعي كما يسمى أحياناً؟ وبالتالي، لا يمكن التفكير في منطق إعادة الإنتاج من حيث إعادة الإنتاج (تعبير لاتيني يعني "لا يتم تغيير أي شيء") أي من حيث إعادة الإنتاج غير المتغير، حتى لو كان منطق إعادة الإنتاج هو منطق المواقف النظرية فقط في نوع من النموذج المثالي لما سنسميه إعادة الإنتاج الاجتماعي. إلا إذا كان - وهذا ربما ما يقترحه موضوع بيار بورديو عن الحقول - إعادة الإنتاج المذكور... ne varietur عن الهيمنة يتعلق فقط بهيكله الاجتماعي، وهذا مهما تنوعت مشاعر الاعتقاد ومحتوى الاعتقاد على مستوى الأفراد. وينبغي أن نتذكر أن الأفراد هم الوحيدون القادرون من خلال فاعلية الهابيتوس الخاص بهم على الحصول على العبودية الطوعية للأغلبية، والإيمان بشرعية الموقع الذي يشغلونه بالنسبة للجميع. ومن ثم، وإذا كانت نظرية الحقل تؤسس فقط أنه مهما كانت رهانات ونتائج الاختلافات في هيكله الاعتيادات، فإن هناك دائماً عدم تناسق بين المواقف، أو، يجب أن نقول، استقطاب المواقف، سواء من الناحية النظرية أو التجريبية، فإن الهيمنة تأخذ شكل الأنطولوجيا الاجتماعية. بعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون هناك تجانس أو توحد اجتماعي. باختصار، تمخّضت سوسيولوجيا الهيمنة فولدت فأراً. بعد محاولة توضيح طريقة عملها، تتورط سوسيولوجيا الهيمنة في نوعٍ من الرثاء لطبيعة الهيمنة الدائمة، رثاء الهيمنة كظاهرةٍ للهيكل الاجتماعي. بنفس الطريقة التي دفعت إتيان دو لا بويسي إلى رثاء "الضعف" البشري. وهو أمر يتجاوز بالفعل أي تفسير أو فهم سوسيولوجي بالمعنى الدقيق للكلمة.

4-ما هي المكانة المعرفية للهيمنة؟

إن العنف الرمزي بالنسبة للنظام الاجتماعي عند بورديو يمثّل الشرعية بالنسبة للنظام السياسي الذي يخفيه في الفضاء الاجتماعي الذي يتم تحليله باعتباره حقلاً للصراعات العامة والمنافسة الدائمة. وبالتالي إنّ اعتبار الهيمنة مسألة صراع أيديولوجي واجتماعي وسياسي ليس أمراً مستغرباً بالنظر إلى التعريفات التي تناولناها. وهذه العبودية الطوعية هي ملاحظة سوسيولوجية مؤسفة فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية للاستقلالية الفردية، والضمير المستنير الذي يفترض أن يتحلّى به الأفراد، وقدرتهم على التصرف بشكل ديمقراطي عندما يتم التفكير في الديمقراطية كشيء آخر غير أداة شكلية للهيمنة في الواقع. في النهاية، لا يوجد شيء غير مفهوم في هذا الأمر. أو بعبارة عالم الاجتماع، أن الاستعباد الطوعي أو العنف الرمزي إذا اعتمدنا المعجم البوردويوسي، هو نقيض التصور السياسي والاجتماعي لمجتمع ديمقراطي مكون من أفراد مستنيرين ومسؤولين وطوعيين، ليس هناك ما هو غير مفهوم في ذلك. قد تكون بالفعل مسألة نضال اجتماعي عندما تأخذ هذه الملاحظة شكل ظلم اجتماعي وسياسي، استعباد أفراد أو مجموعات اجتماعية أو شعوب، وهي مسألة تتعلق بقدرة المواطن على السخط (حتى لو كان عالم اجتماع مواطن ومناضل مثل بيار بورديو). على الرغم من كل ذلك، فإن الأمر يأخذ مظهر المفارقة النظرية. مفارقة نظرية تستدعي شيئاً مختلفاً تماماً عن سخط المواطن وفعل المناضل. إنه يستدعي الفهم العقلاني "العلمي" الذي قد يقول البعض إنه في صميم المقاربة السوسيولوجية.

إن سوسيولوجيا الهيمنة، مثل سوسيولوجيا بيار بورديو، على سبيل المثال، تهدف إلى إنتاج هذا الفهم العقلاني. ومن أجل القيام بذلك، فإنه يعترف اعتماداً مقارنة قائمة على التطور النظري للأدوات المفاهيمية (تشهد على ذلك مفاهيم الحقل، والهابيتوس، والعنف الرمزي، وما إلى ذلك). وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال دائماً، فإنه يتبع تطوراً نظرياً تراكمياً، حيث يمكن، كما فعلنا للتو، إدراج المساهمة البوردويوسية والفيبيرية واللابواسية والماكيافيلية في تاريخ إشكالي لمفهوم الهيمنة،

في إعادة بناء "الملاحم المعرفية" كما كان غاستون باشلار Gaston BACHELARD يتمنى. أخيرًا، تسمح لنا سوسولوجيا الهيمنة بمنحها البوردوسي بإعادة طرح إشكالية مسألة الهيمنة بمصطلحات تحاول تجاوز الانتماء إلى الباراديغم الشمولي أو الباراديغم الفردي، أي تجاوز منحنى تصوري الضعف النفسي للفرد وقوة أشكال الإكراه الاجتماعي. إنها تهدف إلى تركيز الفهم على الآلية التي وإن كانت تعمل على مستوى الفرد، إلا أنها مع ذلك آلية مفصلة اجتماعيًا. بل ويمكننا أن نضيف، سواء من حيث أدوات الصياغة، أي التمثيلات والصور الذهنية والكلمات التي تعبر عنها، والاتصاقات المعرفية وما إلى ذلك، أو من حيث الفعالية الاجتماعية والسلوك والالتزامات بالقيم وما إلى ذلك، والتي هي كلها جزء من العملية الاجتماعية. وهذا بالطبع هو المكان الذي يأتي فيه استخدام بيار بوردو مثلًا لمفاهيم الهابيتوس والعنف الرمزي والحقل وما إلى ذلك من الناحية المفاهيمية والمعرفية.

نظرًا للتاريخ الفريد لتفكيرنا في الهيمنة، كان يحق لنا أن نتوقع أن تكون المساهمة البوردوسية أكثر دقة، وأن تصقل الإجراءات الفردية للالتزام بالاعتقاد بشرعية الهيمنة. لكن مفاهيم الهابيتوس والعنف الرمزي والحقل والعنف الرمزي وما إلى ذلك، تقول أشياء مختلفة، لكنها لا تقدم الكثير لتطوير فهمنا لها. وبغض النظر عن التعريفات المقترحة، يبقى جوهر المشكلة هو فهم هذه العمليات غير المفكر فيها التي يتمسك بها الفرد بالاعتقاد بالشرعية، ويكثر من تبرير الآتي من الذات أو البديهي، أو، على حد تعبير كانط، يغطي المخطط المتعالي للهيمنة *le schématisme transcendantal de la domination*. وبدلاً من توضيح طريقة العملية، فإن سوسولوجيا الهيمنة على تصور بيار بوردو، تزيد من غموضها وتدفع بالتفسير إما نحو فرط باراديغم التحديد الاجتماعي - الهيمنة تهيمن على المسيطر والمسيطر عليه، والهيمنة هي مبدأ إعادة إنتاجها الخاص - أو نحو تحليل اللاوعي - المتروك عمومًا لتخصصات أخرى، باستثناء التحليل الاجتماعي الذاتي لبيار بوردو نفسه.

ومع ذلك، ينبغي القول أن بيار بوردو في تحليلاته التفصيلية للهيمنة الذكورية، على سبيل المثال، يجتهد في تحديد بعض الإجراءات العملية (تجانس التناظرات، والتمثل من خلال التعارضات الثنائية، إلخ). ومع ذلك، حتى في هذه الحالات، فإن العلبة السوداء (أو مصطلح الكاميرا المظلمة لكارل ماركس أو *la camera obscura*) لفكر الهيمنة غير المفكر فيه الذي يؤدي إلى العبودية الطوعية، العلبة السوداء لمفاهيم الهابيتوس والعنف الرمزي وما إلى ذلك، يترك فهم عملية الهيمنة ونتائجها دون حل، كل هذا يترك المجال مفتوحًا أمام إمكانية فهم العملية التي دفعت إتيان دو لا بويسي إلى مناقشة العبودية الطوعية واستنكار ضعف قدرة الإنسان على العصيان.

ألا يجب أن ننظر أيضًا إلى رفض الهيمنة، والقدرة على تحدي الخضوع، وقدرة الأفراد على تحرير أنفسهم، إذا جاز التعبير؟ ألا يوجد هنا أيضًا شيء ما يمكن أن يفسر شروط تفعيل إجراءات الخضوع للهيمنة؟ يغطي هذا الاقتراح كلا من الطرق العملية التي يتم بها التهرب من الهيمنة، والمكانة النظرية لهذه الطرق في فهم معنى الهيمنة من الناحية السوسولوجية. وقد ضاعفت المقاربات التجريبية، سواء أكانت سيكولوجية أو إثنوغرافية أو حتى سوسولوجية في لهجتها، وكذلك الاعتبارات التاريخية، لا سيما تلك المتعلقة بالتاريخ السياسي، عدد الحالات التي يتم فيها التهرب من الهيمنة. يمكننا أن نطلب من علم الاجتماع النظري للهيمنة أن يدمجها في مجموعته الانعكاسية. عند القيام بذلك، سيقودنا ذلك إلى التفكير في الهيمنة ليس من حيث قابلية إجرائها، بل من حيث مشروطية نتائجها. والأكثر من ذلك، بما أن سوسولوجيا الهيمنة، من الناحية المعرفية، لا يمكن لسوسولوجيا الهيمنة، أكثر من سوسولوجيا أي علاقة اجتماعية أخرى، حتى لو كانت غير متكافئة، أن تكتفي بالتفكير في أحد شرطي العلاقة أو ما تنتجه العلاقة. هنا مرة أخرى، لا يمكن استنفاد مجمل العلاقة بتكرار ملاحظة هذا الحدث أو ذلك. إذ يجب أن يكون فهم معنى العلاقة قادرًا على إدماج الاستثناء - الذي تسمح به العلاقة نفسها - في

المخطط التفسيري. إن الاقتصار فقط على تفسير الحدث الأكثر تواترًا في الملاحظة هو المخاطرة باعتبار الملاحظة الظرفية هي المبدأ البنيوي. وهذا هو بالضبط ما تم انتقاد علم اجتماع الهيمنة البوردويسية عليه (Gruel,2005).

وبالتالي، فإن سوسولوجيا الهيمنة لم تخرج عن الرهان الاستمولوجي للتفسير العقلاني. فإما أن تدمج في المخطط التفسيري الاستثناء، والانحراف عن القاعدة، والحالة الشاذة، والحالة المرضية، وما إلى ذلك، مع المخاطرة بالخروج عن مخطط تفسيري بسيط أو من الدرجة الأولى. وإما استبعاد الانحراف أو الشذوذ أو الاستثناء للحفاظ على العام والمطابق، وفي أغلب الأحيان، للحفاظ على ما هو معروف بالفعل، وإنتاج مخطط تفسيري معمول به من أجل ذلك، ويتوافق على أي حال مع التوقعات الضمنية للاختيار الواقعي الذي تم إجراؤه مسبقًا.

وبعبارة أخرى، عندما يتعلق الأمر بسوسولوجيا الهيمنة، فإن الرهانات الاستمولوجية هي في نهاية المطاف بين تفسير خاص، سواء كان من الفلسفة الاجتماعية والسياسية مثل تفسير إتيان دو لا بويسي، أو من "علم الاجتماع الملتزم"، مثل تفسير بيار بورديو، الذي تعتبر الهيمنة بالنسبة إليه قيمة اجتماعية يجب مكافحتها، من جهة، وبين تفسير من نوع الاقتراح النظري (المؤقت) الذي من المرجح أن يأخذ مكانه في نظرية أوسع، سوسولوجية في هذه الحالة. في إحدى الحالتين، يُنظر إلى الهيمنة باعتبارها موضوعًا سياسيًا يجب إزالة الغموض عنه، وفي الحالة الثانية باعتبارها موضوعًا سوسولوجيًا يجب توضيحه. في الحالة الأولى، يمكن أن نكتفي في الحالة الأولى بتفسير أو أحد الإجراءات التي تمارس بها الهيمنة. ومن وجهة النظر هذه، فإن العبودية الطوعية لإتيان دو لا بويسي والعنف الرمزي لبيار بورديو، هما، من وجهة النظر هذه، مفتاحان متجانسان لنفس السؤال الفلسفي: كيف يمكننا تفسير ظاهرة الهيمنة؟ في الحالة الثانية، يجب أن يكون التفسير قادرًا على تفسير كلتا الظاهرتين اللتين يمكن ملاحظتهما، ظاهرة تواتر الهيمنة واستثناءها، القاعدة وانحرافها، إذا جاز التعبير. كما يحدث - أو يجب أن يحدث - في علم اجتماع السيطرة الاجتماعية. في هذه الحالة، لا يمكن اعتبار الهيمنة كقيمة يجب تقديرها و/أو مكافحتها، بل تصبح طريقة لتنفيذ علاقة اجتماعية يتضمن مخططها التفسيري إمكانية فشلها. هذا لا يعني أننا لا نستطيع أن نستنكر نجاحها أو أن نبتهج به.

من هذا المنطلق، يمكن لخط التحليل الذي اقترحه ماكس فيبر في علم الاجتماع العام وخاصة في علم اجتماع الأديان، ولا سيما في الكونفوشيوسية Confucianisme والطاوية Taoïsme، أن يحتفظ بكل أهميته. يستند تحليله للهيمنة على أهمية "سلوك الحياة" Lebensführung في المجالين الديني والاقتصادي على حد سواء. وهنا أيضًا تتشكل وتشتغل الدوافع الفردية للطاعة أو العصيان، وتوفير الروح، أو العادة، التي تهيك وتوجه "قنوات الحياة" هذه "المواقف" العملية. وبهذه الطريقة، فإن "التصرفات الروحية" Gesinnungen، كما يسميها ماكس فيبر، هي جزء من الدلالة السببية التي ستسمح لعالم الاجتماع بالانتقال من السجل "المثالي" أو "المثالي" للدين إلى السجل "المادي" أو البراغماتي للفعل (الاقتصادي، الدولة، إلخ)، دون حتمية أو وظيفية غير مقبولة. وبالتالي، يمكن النظر إلى الأديان، ولا سيما الديانات "الكونية" الآسيوية مثل الكونفوشيوسية، في تحليل فيبر كحالة مضيئة بشكل خاص لمنطق الهيمنة. إن تشكيل البيروقراطية ما قبل الكونفوشيوسية التي وفرت لها الكونفوشيوسية أخلاقيات الجسد وقفًا، يفسر الأشكال المحددة للهيمنة في الصين الإمبراطورية. بما أنه، كما يلاحظ عالم الاجتماع الفرنسي المتميز فرانسوا شازيل François Chazel، "كان [...] لطبقة غير قادرة على تحدي سلطة الإمبراطور الشخصية على المستوى السياسي أن تتولى، مع مرور الوقت، نوعًا من التفوق الثقافي" (chazel, 2002, p651). وكما يشير جون بيار غروسين Jean-Pierre Grossein في عرضه للكونفوشيوسية والطاوية، "يجب أن يكون الدين قد اكتسب أولاً موقعًا من التوجه في حياة الطبقات الاجتماعية الحاسمة اجتماعيًا قبل أن يصبح عاملاً في تشكيل المجتمع".

(grossein,2000,p17) هذا بعيد كل البعد عن حتمية الإجراء أو حتمية نتيجته، بل هو بالأحرى الفاعلية النسبية لثقافة ما (Bildung).

وهذا ما يجعل من السهل فهم البرنامج المقارن والإشكالي الذي سيتبعه ماكس فيبر في كتاب "الأخلاق الاقتصادية للأديان العالمية" من أجل وضع الأخلاق البروتستانتية "في مجمل تطور الحضارة" لن يكون ذلك أقل من توفير أسس علم اجتماع الهيمنة لديه. ومن هنا تأتي أهمية نصه "الكونفوشيوسية والطاوية". والأجمل من ذلك أن ماكس فيبر رفض بذلك تحويل "سوسيولوجيا الهيمنة" هذه، و"العلم" بشكل عام، إلى مبدأ عقلاني قادر على توجيه كل فرد (أو الشعب) في "سلوكه في الحياة"، أي مبدأ للعمل السياسي بعبارة أخرى. وبالمناسبة، هذا هو أيضًا معنى "الحياد الأكسيولوجي" neutralité axiologique الذي تغنى به. وبالتالي، فإن التوترات و"التعارضات بين أنظمة الحياة" - أو الأنظمة الاجتماعية، كما نقول اليوم - ليست مسألة تخص علم الاجتماع أكثر مما هي مسألة تخص السياسة أو الأخلاق - بالمعنى الواسع الذي أعطاه لها ماكس فيبر. وكما نرى، فإن الهيمنة بالنسبة لفيبر ليست في الأساس موضوعًا سياسيًا يجب إزالة الغموض عنه، بل هي في الأساس موضوع سوسيولوجي يجب توضيحه.

إذًا بالنسبة إلى عالم الاجتماع، يجب أولاً فهم الهيمنة وتفسيرها من حيث إجراءاتها التاريخية والاجتماعية. إنها من طبيعة مفاهيمية. هذا هو بيت القصيد في "التيولوجية السوسيولوجية" لماكس فيبر. وبالتالي فإن سوسيولوجيا الهيمنة "بشكل عام" ليست ضرورية بأي حال من الأحوال. بل يُشار إليها فقط عند التحليل التجريبي. فهي توفر أداة مفيدة لفهم موضوع الدراسة الذي نتابعه.

يمكننا أن نرى، إذًا، ما الذي واجهته سوسيولوجيات الهيمنة التي اتخذت من الهيمنة موضوعًا لها. لقد حوّلت المفهوم إلى موضوع مجتر، وبذلك عكسوا العملية الإجرائية للبرهان. لقد خلطوا بين النظام المفاهيمي والنظام التاريخي التجريبي. في ظل هذه الظروف، لم تعد الهيمنة جزءًا من تفسير موضوع الدراسة، بل أصبحت هي موضوع التفسير. وبعبارة أخرى، لم يعد موضوع الدراسة التجريبي يتلقى إضاءة المفهوم، بل أصبح هو الذي يوضح إعادة تفسير المفهوم.

خاتمة

إن سوسيولوجيا الهيمنة محفوفة برهان إبستمولوجي يتطلب منا النظر في مسألة ما الذي يقدم في فهم سوسيولوجي بحت (بالمعنى الذي فهمناه أعلاه) أفضل تفسير وأكثرهم إقناعاً. يبدو من الواضح أنه لا يمكننا أن نأمل في تحقيق ذلك من خلال النضال ضد غائية الهيمنة. فالتفسير لا يفي بالغرض، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الأشكال التجريبية للهيمنة من أجل إثبات وجود "الهيمنة". إن سوسيولوجيا الهيمنة بهذا المعنى ليست أكثر من مجرد ميتا سوسيولوجيا أو أيديولوجيا اجتماعية. ربما يقول ماكس فيبر إنه "علم" السلطة، أو على أقل تقدير، هي واحدة من تلك "النبوءات الأستاذية" التي كان يكره ان يقولها فيبر.

هذا لا يعني أنه ينبغي نفي كل علم اجتماع الهيمنة. بل على العكس من ذلك، فقد أدركنا، في أعمال بيار بورديو وماكس فيبر وإيميل دوركهايم، أن لها مساهمة في فهمنا للتظاهر المدروسة وفي التنظير السوسيولوجي لها. هذه النظريات، كما رأينا، بعيدة كل البعد عن كونها جزءًا من نفس المنظور المعرفي. ومن هنا سؤالنا حول المكانة المعرفية التي يجب إعطاؤها للهيمنة. السؤال الآن هو كيف نصل إلى ذلك. هل من خلال التظاهر باستخدام مفاهيم جماعية (الشعب، الطبقة، الجزء المهمين من الطبقة المهيمنة، إلخ) أم من خلال التظاهر الذي يناشد القدرات العقلانية والاستراتيجية - وإن كانت محدودة - لعوامل "سلوك الحياة" - إذا استخدمنا مفردات ماكس فيبر - لدى الفاعلين؟ يمكن تطبيق هذه العوامل بشكل فردي أو جماعي.

بعبارة أخرى، بالنسبة لعلم اجتماع الهيمنة، يصبح الخيار المتعلق بالشحنة التفسيرية مسألة مركزية في تحديد النوع الذي ينوي البرهنة العمل فيه. لا يمكن لعلم اجتماع الهيمنة أن يكون ذا صلة إلا إذا تم توضيح هذه القضايا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

أندري دوريموس. اللاهوت السياسي عند كارل شميث، تر: أحمد الصادقي، الرباط: مجلة الباب تصدر عن مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد الثامن، 2016.

ابراهيم لسقي. مفهوم الهيمنة في سوسيولوجيا ماكس فيبر، الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2020.

2- باللغة الأجنبية:

BOURDIEU P. & L. WACQUANT (1992), *Réponses*, Paris, Éditions du Seuil.

BOURDIEU P. (1998), *La Domination masculine*, Paris, Éditions du Seuil.

CHAZEL F. (2002), « Observations autour et à partir de Confucianisme et taoïsme », *Revue française de sociologie*, n° 43-4, pp. 643-651.

DURKHEIM É. (1981 [1895]), *Les Règles de la méthode sociologique*, Paris, Presses universitaires de France.

GROSSEIN J.-P. (2000), « Présentation » , dans WEBER M., *Confucianisme et taoïsme*, Paris, Éditions Gallimard.

GRUEL L. (2005), *Pierre Bourdieu, illusionniste*, Rennes, Presses universitaires de Rennes.

LA BOETIE É. DE (2004 [1549]), *Le Discours de la servitude volontaire ou le contr'un*, [en ligne], URL : <http://classiques.uqac.ca/>

MARTUCCELLI D. (2004), « Figures de la domination », *Revue française de sociologie*, n° 45-3, pp. 469-497.

RUSSEL B. (2002), *Théorie de la connaissance. Le manuscrit de 1913*, Paris, Éditions Vrin.

WEBER M. (1995 [1921]), *Économie et société*, Paris, Éditions Pocket-Plon.